E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/26
11 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ١٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض المجموعات القطاعية: تقرير مرحلي عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتيها الثانية والثالثة

التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ -٣	٢
أولا - الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١: نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي	٤ -٨	٣
ثانيا - الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١: مكافحة إزالة الغابات	٩ -٢١	٤
ثالثا - الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١: إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف	٢٢-٢٧	٧
رابعا - الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١: إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال	٢٨-٣٢	٩
خامسا - الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١: النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة	٣٣-٤٥	١١
سادسا- الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١: حفظ التنوع البيولوجي	٤٦-٥٤	١٣
سابعا - الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية	٥٥	١٥

* E/CN.17/1996/1.

96-08399 180496 180496

مقدمة

١ - طلبت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة، من الأمين العام إحاطتها علما بما اتخذ من تدابير وما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذتها في دورتها السابقة.

٢ - ويركز هذا التقرير على المجموعات القطاعية من جدول أعمال القرن ٢١[١] التي استعرضتها اللجنة في دورتها الثالثة[٢] المعقودة في عام ١٩٩٥، وهي:

(أ) نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي؛

(ب) مكافحة إزالة الغابات؛

(ج) إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف؛

(د) إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال؛

(هـ) النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛

(و) حفظ التنوع البيولوجي؛

(ز) الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية.

وقد أعد التقرير بناء على الاسهامات الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل بوصفها الجهات المسؤولة عن المهام المتعلقة بالفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، وهي تحديدا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وقد صيغت هذه الإسهامات بالتشاور مع الوكالات والمنظمات المعنية الأخرى. ويتناول التقرير بصورة رئيسية التدابير المتخذة حتى الآن على الصعيد الدولي. وستقدم معلومات وتحليل أكثر تفصيلا عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز على الصعيد الوطني وغير الوطني وكذا التدابير التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته المجموعات الرئيسية، في سياق الاستعراض الشامل لعام ١٩٩٧ لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - أما المجالات المواضيعية المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١ التي استعرضتها اللجنة في دورتها الثانية[٣]، وهي، الصحة، والمستوطنات البشرية، والمياه العذبة، والمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة، فإن المعلومات المتصلة بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات والتوصيات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة في

تلك الدورة قد قدمت إلى الدورة الثالثة للجنة في عام ١٩٩٥ في الوثيقة E/CN.17/1995/22. وسوف تستكمل تلك المعلومات في إطار التقارير التي سيجري إعدادها لاستعراض عام ١٩٩٧، المشار إليه أعلاه.

أولا - الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١: نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي

٤ - أعد التقرير المتعلق بالفصل العاشر من جدول أعمال القرن ٢١ للدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة على أساس تقرير منظمة الأغذية والزراعة بصفتها الجهة المسؤولة عن هذه المهمة. وقد عقدت الحكومة الهولندية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في واغنينغن، بولندا، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.17/1995/33)، حلقة عمل دولية عن النهج المتكامل للتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي: وضع الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١ موضع التنفيذ، بوصفها إسهاما أساسيا في مناقشة لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة. ويرد في منشور مشترك تصدره قريبا الحكومة الهولندية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة عدد من الدراسات الإفرادية التي قدمت في تلك الحلقة الدراسية.

عقد الحلقات الدراسية والمشاورات

٥ - متابعة لتوصيات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية، بشأن الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ولتوصيات اللجنة في دورتها الثالثة، قامت حكومتا إسرائيل واليابان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للأراضي القاحلة، بعقد ندوة دولية في إسرائيل عن الإدارة المستدامة للمياه في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة خلال الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وتناولت الندوة القضايا المتصلة بإدارة المياه في تلك المناطق والعلاقة بين الأراضي وإدارة المياه.

مبادئ توجيهية للتخطيط لأغراض التنمية المستدامة للموارد من الأراضي

٦ - قامت منظمة الأغذية والزراعة، في إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم حلقة عمل في روما في حزيران/يونيه ١٩٩٥ لوضع نهج محسن لإدارة الأراضي. وستنشر منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل القريب نتائج تلك الحلقة بشكل وثيقة معلومات قصيرة بعنوان "أراضينا ومستقبلنا". وبالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة من الخبراء الاستشاريين لإعداد مبادئ توجيهية لنهج أكثر تفصيلا وشمولا للتخطيط لأغراض التنمية المستدامة للموارد من الأراضي، جرت مناقشته في اجتماع خبراء غير رسمي نظمته الفاو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من أجل النظر في مشروع مبادئ توجيهية. تفصيل وتحسين هذه المبادئ التوجيهية في ضوء المزيد من التفكير والخبرة الميدانية. كما نظمت حلقات عمل أخرى لممثلي البلدان النامية بشأن مواضيع مرتبطة بذلك عقد إحداها الاتحاد الأوروبي في بولونيا، إيطاليا، وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اثنتين أخريين إحداهما في نيروبي، كينيا، والأخرى في ليما، بيرو.

الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني

٧ - أعرب عدد من البلدان عن اهتمامه بتطبيق وتطوير المبادئ التوجيهية لوضع نهج مفصل وشامل للتخطيط للإدارة المستدامة للموارد من الأراضي. وهناك مشروع في مرحلة متقدمة من الإعداد في سيراليون، وأبدى ٢٥ بلدا آخر اهتمامهم بذلك المشروع.

وضع نهج مقبول دوليا لتصنيف استخدام الأراضي والغطاء النباتي للأراضي

٨ - تم تطوير برنامج كبير لوضع نهج مقبول دوليا لتصنيف استخدام الأراضي والغطاء النباتي للأراضي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة التنمية المستدامة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للمسح الجوي وعلوم الأراضي ومعهد ايكولوجيا الأراضي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، والمكتب الإحصائي التابع للجامعات الأوروبية. وقد تطلب ذلك إبرام عقد كبير مع معهد ايكولوجيا الأراضي سيسفر عن نواتج ضخمة بحلول أوائل سنة ١٩٩٦، وإنجاز قاعدة بيانات لاستخدام الأراضي، وقيام معهد ايكولوجيا الأراضي بتطوير نموذج أولي لقاعدة بيانات تتعلق بالغطاء النباتي الأرضي، وعن مدخلات قيمة لمشروع الغطاء النباتي في أفريقيا التابع للفاو. وتم في الوقت نفسه تطوير شبكة غير رسمية للمعلومات تقوم حاليا فيما تقوم، بإرسال رسائل دورية منتظمة لعدة مئات من المراسلين، وبالمناقشة. وأدى هذا النشاط العام إلى تحقيق تقدم مفيد في مفهوم التنمية والتوصل إلى اتفاق فيما بين المؤسسات. ويحتمل أن يكون ذلك بمثابة متابعة للتمويل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم استخدام الأراضي وتصنيف الغطاء النباتي. وقد يتضمن ذلك عقد حلقات دراسية على المستوى الإقليمي. ومن المأمول أيضا أن يصبح مشروع الغطاء النباتي في أفريقيا التابع للفاو وسيلة لتطوير المفاهيم وتعميم المنهجيات.

ثانيا - الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١: مكافحة إزالة الغابات

عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

٩ - عقد الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات، الذي أنشئ بناء على توصية من لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة، أول دورة له[٤] في نيويورك خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وعقد دورته الثانية في جنيف خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

١٠ - ويجري تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات كوثيقة منفصلة إلى اللجنة في دورتها الرابعة (الوثيقة E/CN.17/1996/32) ومن أجل تسهيل الإحالة المرجعية إلى العمل الذي يضطلع به الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات، يرد أدناه بيان بالتقدم الذي أحرزه الفريق في إطار مختلف "القضايا التي يباشرها والتي تتطلب اتخاذ إجراء على سبيل الأولوية".

التقدم المحرز في إطار الموضوع الأول: تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١١ - استمر، بصفة عامة، التقدم الذي أبلغت به اللجنة في دورتها الثالثة فيما يتعلق بتعديل السياسات العامة والتشريع والمؤسسات لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين البيئة والتنمية وتكييفها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. واستمرت أيضا البرامج الرائدة لاختبار ممارسة الإدارة المستدامة للغابات أو لتقديم بيان عملي عنها. وتم إجراء استعراض دقيق في البلدان النامية بصفة خاصة للبرامج الوطنية المتصلة بالغابات وتكييفها بحيث تتواءم مع المبادئ التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي ظل الظروف الاقتصادية العصيبة الراهنة، فإن أحد الجوانب التي تبعث عن الأسف هو صعوبة الحصول على التزام، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، من أجل اتخاذ إجراءات لدمج الأهداف الإنمائية والبيئية.

١٢ - واستمرت الجهود الرامية إلى تشجيع جني الغابات (قطع الأخشاب)؛ وما زالت المدونة النموذجية لممارسة جني الغابات التي وضعتها المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ومنظمة الأغذية والزراعة تُتخذ أساسا لبعض المدونات النوعية. وتمثل مدونة إقليمية لجني الغابات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بكاملها أحد جوانب الإدارة المستدامة للغابات التي سينظر فيها الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالحراجة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

١٣ - وبالنظر إلى أهمية الغابات للتنوع البيولوجي، ما زالت تبذل جهود في مجال صون الموارد الوراثية للمحميات والغابات. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي عن المحميات والتنمية الريفية المستدامة، قد يعقد على هيئة اجتماع فرعي في إطار المؤتمر العالمي الحادي عشر للحراجة الذي يعقد في تركيا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). واستجابة لدعوة لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة، يجري إيلاء أهمية أكبر للقضايا المتصلة بالغابات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وتتعاون الفاو والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية[٥] والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية من أجل تشجيع صون الموارد الوراثية للغابات في مواقع وجودها الطبيعية وفي غيرها من المواقع. وتتعاون الفاو تعاونا وثيقا مع المعاهد الوطنية لتطوير نظام معلومات على الصعيد الدولي في مجال الموارد الوراثية للغابات وذلك بهدف توفير معلومات موثوقة ومستكملة في هذا المجال، تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات وتعزيز البرامج على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

التقدم المحرز في إطار الموضوع الثاني: التعاون الدولي: التمويل والتكنولوجيا

١٤ - تبين الاحصاءات أنه يحدث تناقص في التمويل الخارجي لدعم الإدارة المستدامة للغابات والبرامج الوطنية الحرجية. على أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن الأنشطة المتصلة بالغابات التي تشكل جزءا من التنمية الريفية أو برامج البيئة أو إدارة الموارد قد لا تكون مدرجة ضمن تلك الاحصاءات.

١٥ - ومع ذلك ما زالت المبادرات الإقليمية تعمل على تعزيز التعاون فيما بين البلدان في مجال الحراجة مثل المبادرات المقدمة في إطار معاهدة التعاون في منطقة الأمازون ومجلس أمريكا الوسطى للغابات والمحميات ومنتدى منطقة جنوب المحيط الهادئ والمؤتمرات الوزارية المعنية بحماية الغابات في أوروبا.

التقدم المحرز في إطار الموضوع الثالث: التقديرات والمعايير والمؤشرات والتقييم المتصلة بالغابات

١٦ - ما زال برنامج بناء القدرات الوطنية التي تنسقه الفاو يتلقى دعما من المانحين. وقد بلغت العمليات التحضيرية مستوى متقدما فيما يتعلق باستكمال البيانات المتصلة بالموارد العالمية في عام ٢٠٠٠؛ وتمشيا مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سيوفر هذا التقييم المستقبلي تغطية أفضل لكل من بيئة الغابات وطاقاتها الإنتاجية.

١٧ - وفيما يتعلق بوضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، استمرت عمليتي مونتريال وهلسنكي، كما استمرت المبادرة المنبثقة عن معاهدة التعاون لمنطقة الأمازون على النحو الذي جاء في بيان تارابوتو الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم في إشراك البلدان التي كان قد اهمل إلى حد كبير إشراكها في المبادرات الرئيسية. وعقدت اجتماعات أو يجري التخطيط لعقد اجتماعات أخرى: بشأن وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات (الاجتماع المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمنطقة والمتعلق بالمنطقة الجافة من أفريقيا، نيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ واجتماعهما المشترك للشرق الأدنى الذي يعقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ واجتماعهما المشترك لأمريكا الوسطى الذي يعقد في أواخر عام ١٩٩٦)؛ واجتماع يعقده فريق الاتصال الدولي المعني بالمعايير والمؤشرات (الذي ترعاه حكومة فنلندا ويعقد في هلسنكي في آب/أغسطس ١٩٩٦)؛ واجتماع عن الإدارة المستدامة للغابات (وهو اجتماع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لآسيا الذي عقد في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). ويجري مركز بحوث الغابات الدولية اختبارات للمعايير والمؤشرات التي تستخدم على الصعيد الميداني في البلدان المعتدلة المناخ والبلدان المدارية على السواء.

١٨ - وتشارك الكثير من البلدان والمنظمات الدولية في دراسات لوضع تقييم محسن لكامل نطاق السلع والخدمات المتصلة بالغابات ولتحسين إدماج الغابات في الحسابات القومية.

التقدم المحرز في إطار الموضوع الرابع: التجارة والبيئة

١٩ - سعت جماعات الضغط البيئي لإدراج الكثير من أنواع الأخشاب الاستوائية ضمن الأنواع فرضت قيود على الاتجار بها في إطار اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. وهناك عملية استعراض مستمرة حاليا في هذا الصدد. ويقوم عدد متزايد من البلدان الرئيسية المصدرة للأخشاب حاليا باعتماد نظم للتصديق مشفوعة بأشكال مختلفة من الوسم البيئي، وقد ووفق على تخويل المزيد من الوكالات في التصديق على منتجات الغابات. وتستمر الجهود الرامية إلى إعادة تصنيع نسبة أكبر من مخلفات الورق وغيرها من نواتج الخشب - ويلقى هذا الاتجاه تشجيعا من السياسات والحوافز التي يعززها الحوار المتعلق بالتجارة والبيئة.

التقدم المحرز في إطار الموضوع الخامس: المنظمات والصكوك الدولية

٢٠ - لم تحدث تغيرات كبيرة في ولايات وأنشطة المؤسسات الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بالحراجة. غير أنه ظهرت زيادة كبيرة في الالتزام بالتعاون، ويتجلى ذلك في التعاون الوثيق للغاية، وإن يكن غير رسمي، فيما بين معظم الوكالات الدولية من أجل توفير الدعم للعملية التي يضطلع بها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. كما ثبت أن الترتيب الثلاثي الذي يربط بين منظمات الأمم المتحدة والشراكة الثنائية لحكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في رعاية مبادرات الحوار المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مفيد لجميع الأطراف وقد تطور بحيث أصبح وسيلة عمل عادية.

أنشطة المجموعات الرئيسية

٢١ - تواصل المنظمات غير الحكومية، وبخاصة الجماعات البيئية الدولية، عملها بنشاط بالغ في الحوار الدولي بشأن السياسة العامة المتصلة بالغابات. وقد بدأت اللجنة العالمية المعنية بالغابات والتنمية المستدامة مبادرة غير حكومية مهمة بدأت في إطارها سلسلة من جلسات الاستماع العامة على الصُعد الإقليمية، عقدت (أولاها في جاكرتا، اندونيسيا، في آذار/مارس ١٩٩٦) بشأن الخطة التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتشجع بعض المنظمات التجارية، مثل الرابطة الفنية الدولية للأخشاب الاستوائية أعضاءها على تكثيف مشاركتهم في المبادرات الجارية. وعلاوة على ذلك، فإن القطاع الخاص التجاري اعتمد مدونات يتم الالتزام بها طواعية فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية واتباع أفضل الممارسات في إدارة الغابات وجني وتجهيز نواتج الغابات وإدارة التلوث، وذلك على الرغم من أنها لا تسهم إسهاما نشط في الحوار الدولي.

ثالثا - الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١: إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر وخصوصا في افريقيا

٢٢ - ظلت العملية المحيطة بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر وخصوصا في افريقيا[٦] وتنفيذها تحتل مكانة متقدمة في جدول الأعمال منذ اعتماد الاتفاقية في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفيما يتعلق بتنشيط عملية النهوض بالاتفاقية والمحافظة على زخمها، عقدت الدورتان السابعة والثامنة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخصوصا في افريقيا في آب/أغسطس ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦ على التوالي. وقد ناقشت هاتان الدورتان المسائل الإدارية وآليات التمويل والتعاون العلمي والتكنولوجي والتحضير لمؤتمر الأطراف. وبلغ العدد الإجمالي للدول الموقعة على الاتفاقية ١١٥ دولة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، في حين بلغ عدد الدول التي صدقت عليها ٢٧ دولة. ومن المأمول أن يعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ١٩٩٧.

الإجراءات العاجلة لصالح أفريقيا

٢٣ - فيما يختص بالقرار ١/٥ المتعلق باتخاذ إجراء عاجل لصالح أفريقيا الذي اتخذته لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الخامسة[٧]، نظرت عملية التشاور التي تم تنظيمها بصورة تعاونية في عملية تنفيذ الاتفاقية في جميع الأقاليم الفرعية. وشملت الجوانب التي تم نظرها التمويل، من خلال الصناديق الوطنية لمكافحة التصحر، وتقسيم العمل على الصُعد الوطنية، وخاصة فيما بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، واستراتيجيات التنفيذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتركز المناقشات الجارية على الصُعد الوطنية على صناديق مكافحة التصحر وبرامج العمل الوطنية.

الإجراءات الأخرى، والمناطق الأخرى، وتقسيم العمل

٢٤ - كما خططت البلدان في المناطق الأخرى للقيام بأنشطة لتنفيذ الاتفاقية على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ولإقامة الآليات المناسبة. ويتمثل ابرز الأنشطة الجارية حاليا في العمل الذي تضطلع به لجنة التفاوض الحكومية الدولية لزيادة الوعي لدى مختلف أطراف الاتفاقية في الأجزاء المختلفة من العالم. ويبين تخطيط الاجتماعات التي تنظمها الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر لأمريكا اللاتينية وآسيا والحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المعنية بالتنفيذ على الصعيد الإقليمي للحكومات في منطقة أمريكا اللاتينية تزايد الاهتمام بالاتفاقية ليس فقط من جانب العاملين في الحقل التقني ولكن أيضا من جانب صانعي القرارات ومجموعات المنظمات غير الحكومية المتأثرة.

٢٥ - وتشارك المنظمات غير الحكومية والجماعات الرئيسية، بصور متزايدة في تخطيط مراحل تنفيذ الاتفاقية في لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وعلى الصعيدين دون الإقليمي والوطني، وذلك قبل التنفيذ من خلال قنوات المجتمعات المحلية.

المعلومات المتصلة بالتصحر

٢٦ - وما زالت المعرفة والمعلومات المتعلقة بالتصحر ناقصة وموزعة توزيعا سيئا. وفي محاولة لضمان تحسين استعمال المعرفة العلمية القائمة وتحسين الوعي بها، بدأت الأعمال التحضيرية لنشر مصور خرائطي منقح للتصحر. كما يجري زيادة التركيز على الأعمال الرامية الى جمع ونشر المعرفة المتصلة بالتقنيات الناجحة لإدارة الأراضي واستراتيجيات المكافحة التي تستعملها المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الأراضي الجافة.

٢٧ - وفيما يتعلق بزيادة التركيز على التقييم والبحث المتعلقين بالنظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، فقد بدئت مبادرات بحثية رئيسية متعددة الشركاء، مثل "مبادرة هوامش الصحراء" (يضطلع بها الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية) في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمشروع الأقاليمي "الشعوب، وإدارة الأراضي، والتغير البيئي" (الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة). وستشكل كلتا المبادرتين جزءا من التعاون العلمي والتقني بشأن تدهور الأراضي، على النحو المطلوب أيضا بموجب

الاتفاقية. وتسير قدما الدراسات المتعلقة بتحديد الصلات بين التصحر وغيره من المشاكل البيئية، مثل الأعمال المتصلة بتغير المناخ والتصحر التي تتضمن تنحية الكربون، تسير قدما.

رابعا - الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١: إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال

عقد المشاورات الإقليمية

٢٨ - وفقا لتوصية لجنة التنمية المستدامة المتعلقة بالفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ١ والتي تحث اللجنة بمقتضاها الحكومات والمنظمات المهتمة، بما في ذلك القطاع الخاص، على تشجيع المبادرات التي تهدف إلى زيادة الوعي، بما في ذلك عقد مشاورات إقليمية وأقاليمية[٨]، بدأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في دورها بوصفها الجهة المكلفة بإدارة المهام، بالتعاون مع البلدان المضيفة والمنظمات المعنية، عقد عدة اجتماعات من هذا القبيل:

(أ) في آسيا: عقدت المشاورة الحكومية الدولية الإقليمية المعنونة "التنمية المستدامة للمناطق الجبلية الهشة في آسيا"، في كاتماندو، نيبال، ١٣ - ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

(ب) في أمريكا اللاتينية: عقدت المشاورة الحكومية الدولية الإقليمية بشأن التنمية المستدامة للجبال في ليما، بيرو، ٨ - ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

(ج) في أوروبا: بدأت العمليات التنظيمية في عام ١٩٩٥ لما يلي: '١' المشاورة الحكومية الدولية الأوروبية بشأن التنمية المستدامة للجبال، التي من المقرر إجراؤها في دورتين لعام ١٩٩٦، الأولى في افيمور، اسكتلندا، ٢٣ - ٢٦ نيسان/أبريل، والثانية في ترينتو، ايطاليا، خلال الأسبوع الذي يبدأ ٧ تشرين الأول/أكتوبر، و '٢' مشاورة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن التنمية المستدامة للجبال، المقرر عقدها في تولوز، فرنسا، ٤ - ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

(د) في أفريقيا: ستعقد المشاورة الحكومية الدولية الإقليمية بشأن التنمية المستدامة للجبال في أديس أبابا، إثيوبيا، ٣ - ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

الترتيبات المؤسسية الجديدة على الصعيدين العالمي والإقليمي

٢٩ - وفقا لنتائج مشاورة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن برنامج الجبال، المعقودة في ليما، بيرو، في شباط/فبراير ١٩٩٥، عقد اجتماع أولي للجنة التنظيمية في ولاية ويست فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لإنشاء منتدى الجبال، وهو شبكة من المعتزم أن تضم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية المهتمة، الغرض منها هو توفير محفل لتبادل الدعم والأفكار والخبرات بين

الشعوب فيما يتعلق بإثارة القضايا المتصلة بالجبال في البرامج المحلية والوطنية والدولية وتشجيع السياسات والإجراءات اللازمة للوصول إلى تنمية جبلية منصفة ومستدامة بيئيا[٩].

المبادئ التوجيهية لإعداد برامج التنمية المستدامة للجبال

٣٠ - تجري حاليا محاولة تعاونية عريضة القاعدة لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، تركز على احتياجات التخطيط على الصعيد الوطني. وهذا النشاط يقوم على أعمال بدأتها الجهة المكلفة بإدارة المهام للفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، تتضمن الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن الجبال. والعمل متواصل بشكل تعاوني على نحو تام يضم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع معهد الجبال، بصفته الراهنة بوصفه الجهة التي تقوم بدعوة اللجنة التسهيلية المؤقتة لمنتدى الجبال الى الانعقاد، بعد أن كلف بتنسيق وضع المبادئ التوجيهية. ويجري مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة للتخطيط على المستوى الوطني في مجالات الحراجة، والبيئة، والحفظ وغيرها من المجالات مراعاة تامة لتفادي ازدواج الجهود حيثما توجد بالفعل أدوات تخطيط ملائمة. وعلى ذلك فهذا العمل يقصد به أن يكون تكميليا للمبادئ التوجيهية القائمة عن طريق معالجة احتياجات التخطيط الخاصة بقضايا التنمية الجبلية. ومن المتوقع أن يسهل هذا الجهد صياغة برامج وطنية و/أو محلية شاملة للتنمية الجبلية.

الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني

٣١ - ساعدت المشاورتان الحكوميتان الدوليتان الإقليميتان اللتان أجريتا في آسيا وأمريكا اللاتينية على إعادة تأكيد التزام الحكومات في هاتين المنطقتين بإيلاء مزيد من الاهتمام على الصعيد الوطني لتعزيز التنمية المستدامة للجبال والحاجة الى بدء إجراءات جديدة في الميادين ذات الأولوية المحددة في المنتديات العالمية والإقليمية على حد سواء. وقد قدمت مقترحات بالفعل على الصعيد القطري بالنسبة للدعم المشاريعي الذي يهدف الى تعزيز القدرة المؤسسية على تنفيذ التنمية الجبلية؛ وإلى تقييم ورصد تدفق الموارد إلى المناطق الجبلية ومنها؛ والى خفض مستويات الفقر بين المجتمعات المحلية الجبلية من خلال الأنشطة المدرة للدخل.

معايير التنمية المستدامة للجبال ومؤشراتها

٣٢ - قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بوصفها الجهة المكلفة بإدارة المهام للفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بإعداد مشروع قائمة للمؤشرات المتصلة بالتنمية المستدامة للجبال، في إطار برنامج مؤشرات التنمية المستدامة الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تشتمل الأعمال الأخرى في هذا المجال على مجموعة كبيرة من المدخلات المختلفة من المنظمات الدولية والحكومات الأخرى.

خامسا - الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١: النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة

الدراسات والمبادئ التوجيهية

٣٣ - وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشروع مخطط لدراسة للآثار المترتبة في الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين على الوثيقة الختامية المحتوية على نتائج، جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[١٠] على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ونظرا لصعوبة تحديد أماكن الخبراء الاستشاريين المؤهلين تأهيلا جيدا لهذه المهمة، والتسليم بالاعتبارات المتصلة بالتكاليف، ووجود مواد كثيرة داخل منظمة الأغذية والزراعة، سيضطلع موظفو المنظمة بالأعمال اللازمة لهذه الدراسة في الثلاث شهور إلى الأربعة شهور الأولى من عام ١٩٩٦. وسيعمم المشروع على الوكالات والمؤسسات المهتمة الأخرى لإبداء تعليقاتها، بهدف إنجاز التقرير قرب نهاية العام.

٣٤ - وسيعرض على مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تقريران تقنيان يعالجان القضايا البيئية في سياق الأمن الغذائي: الأول عن إنتاج الأغذية والأثر البيئي، والثاني عن الدروس المستفادة من الثورة الخضراء - نحو ثورة خضراء جديدة.

عقد المؤتمرات وحلقات العمل والمشاورات

٣٥ - في مجال الإدارة المتكاملة لتغذية النبات، عقدت منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية حلقة عمل عن إدارة تغذية النبات، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة حتى عام ٢٠٢٠، في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، مع التأكيد على استغلال المصادر المحلية للمواد المخصبة فضلا عن إعادة تدوير المواد العضوية، كجزئين رئيسيين من استراتيجيات تغذية النبات للبلدان النامية ولا سيما في أفريقيا.

٣٦ - وبناء على قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثامنة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بتوسيع نطاق ولاية اللجنة المعنية بالموارد الوراثية النباتية إلى ولاية تشمل اختصاصات لجنة معنية بالموارد الوراثية المتصلة بالأغذية والزراعة، ستكون هناك عملية يضطلع بها خطوة بخطوة مع تمييز الموارد الوراثية الحيوانية الخطوة الأولى نحو قيام لجنة حكومية دولية موسعة لبدء برنامج عمل يتصل بالموارد الوراثية الحيوانية.

٣٧ - وفي مجالات الموارد الوراثية النباتية، ستشهد سنة ١٩٩٦ عقد المؤتمر التقني الدولي الرابع المعني بالموارد الوراثية النباتية (ليبزغ، ألمانيا، حزيران/يونيه ١٩٩٦). وقد عقد ١١ اجتماعا دون إقليمي في الشهور الأخيرة اشتركت فيها ١٥٤ حكومة والعديد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات. ويمضي العمل قدما بشأن إعداد الوثيقتين الرئيسيتين للمؤتمر: التقرير المتعلق بحالة الموارد الوراثية النباتية في العالم وخطة العمل العالمية.

٣٨ - وإضافة إلى ذلك، قامت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع مؤسسة وينروك الدولية، بعقد حلقة عمل دولية عن إدماج قضايا للنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة في السياسات الزراعية وذلك من ٢٢ إلى ٢٤ آيار/مايو ١٩٩٥ بمقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا. وتركزت حلقة العمل على ورقة تضمنت ما يلي: (أ) تحليل السياسات الزراعية وعملية التخطيط فيما يتعلق بالتكيف الاقتصادي في البلدان النامية، (ب) مناقشة القضايا الرئيسية في إدارة الموارد الطبيعية والحماية البيئية المتعلقة بالنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة في تلك البلدان و (ج) بناء على هذه التحليلات، وضعت الورقة إطارا منهجيا وتنفيذيا لإدماج الاعتبارات البيئية واعتبارات التنمية المستدامة في التيار الرئيسي للتخطيط الزراعي وتحليل السياسات. واستكشفت ورقات أخرى القضايا المفاهيمية أو التنفيذية والآثار المتعلقة بالتدريب. وستنشر موجز لوقائع حلقة العمل هذه في القريب العاجل.

المؤشرات المتعلقة بالنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة

٣٩ - ما زال تكثيف العمل يطرد فيما يتصل بوضع مؤشرات للنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة. وقد أعدت مجموعة تتكون من ٤١ صحيفة منهجيات عن كيفية حساب قيم المؤشرات بالنسبة لمجموعة الموارد البرية من فصول برنامج أعمال القرن ٢١؛ ومن هذه الصحائف، تتعلق ١٣ صحيفة مباشرة بالفصل ١٤. وهذه العملية تدعم الأعمال التي تضطلع بها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المؤشرات والمعلومات اللازمة لصنع القرار، (الفصل ٤٠) كمتابعة لمقرر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة بشأن وضع برنامج للأعمال المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة.

٤٠ - وقد قام البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بتنظيم عدة اجتماعات دولية لوضع مؤشرات لنوعية الأراضي يمكن اختبارها في مشاريع ميدانية منتقاة. وقد انتهت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من وضع الصيغة النهائية لمؤشراتها الزراعية - البيئية الثمانية وستبدأ اختبارها بشكل انتقائي في عام ١٩٩٦. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة اجتماعا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لمناقشة القضايا المتصلة بوضع مؤشرات متكاملة لنوعية الأراضي. وشملت القضايا الإطارات التحليلية، ونوعية البيانات، ومجموعات المستعملين، وتجميع البيانات، ونطاق التحليل، واختيار المؤشر. ويؤمل في تحديد المجموعات المتكاملة من مؤشرات نوعية الأراضي وزيادة تطوير الإطارات المفاهيمية التي يمكن أن تطبق هذه المشروعات في نطاقها، بما في ذلك العناصر المؤسسية والعناصر المتصلة بصنع القرار.

٤١ - وتواصل منظمة الأغذية والزراعة جهودها الرامية إلى وضع الآليات اللازمة لسيطرة المجتمعات المحلية على الموارد الطبيعية، ولا سيما في مجالات الرعي، والحراجة المجتمعية، ومصايد الأسماك الحرفية. ويجري وضع مؤشرات للإدارة التشاركية. وقد كانت هناك مؤخرا مبادرة محددة لتصميم برنامج للتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية يوفر دعما لبناء القدرات للمنظمات الشعبية الريفية في مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. ويهدف البرنامج إلى مساعدة هذه المنظمات على ملء أدوار التنمية التي أصبحت معقدة بشكل متزايد كنتيجة لتغييرات من قبيل التكيف الهيكلي، وتحرير الأسواق، وتطبيق نظام اللامركزية على الإدارة، وعلى إدارة الموارد الطبيعية.

الاجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني

٤٢ - فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى وضع آليات تشاركية، أوفدت بعثة في أواخر عام ١٩٩٥ لزيارة مختلف المنظمات الشعبية الريفية السواحلية، مع التركيز على الاتحاد السنغالي للمنظمات غير الحكومية. وقد عقدت حلقة عمل مدتها يومان لاستعراض هذه البعثة في روما في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وذلك بغرض الجمع بين أعضاء البعثة والموظفين من منظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الموجودة في روما، والاتحاد الأوروبي واللجنة الدائمة المشتركة بين الحكومات لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وممثلين عن المنظمات غير الحكومية السواحلية والأوروبية.

٤٣ - ويجري حاليا في جنوب آسيا برنامج مماثل تابع لمنظمة الأغذية والزراعة تموله المنظمات غير الحكومية الشمالية يهدف إلى بناء قدرة المنظمات الشعبية ولا سيما تلك المتصلة بالمرأة، على إدماج النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة في أنشطتها. ويعتزم عقد مشاورة في ربيع عام ١٩٩٦ لتبادل الآراء والخبرات.

٤٤ - وفيما يتعلق بتعزيز الإدارة المتكاملة لمبيدات الآفات، ما زال البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة مستمرا في إطار مبادرات تمويلية مختلفة ومع مجموعة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ومع التركيز بشكل أولي على الأرز في آسيا يجري توسيع نطاق البرنامج ليشمل محاصيل أخرى من قبيل القطن، والخضر، والحبوب والبقوليات وفاكهتي الموز والموالح والمناطق الأخرى، تحت اشراف فريق خبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالإدارة المتكاملة لمبيدات الآفات. وثمة مبادرة أخرى هي القيام منذ الدورة الثالثة للجنة، ببدء مرفق للإدارة المتكاملة لمبيدات الآفات فيما بين البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، مع احتمال دخول برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشركاء في المرفق في المستقبل القريب. والهدف العام للمرفق هو وضع عدد أكبر من المشاريع الاستثمارية ذات النوعية الرفيعة في مجال الإدارة المتكاملة لمبيدات الآفات.

٤٥ - وتعتزم منظمة الأغذية والزراعة بدء مبادرة عالمية بشأن إدارة الموارد الوراثية الحيوانية في أوائل عام ١٩٩٦ على أن يكون لها هيكل قطري لتصميم خطط العمل أو الاستراتيجيات المتعلقة بالموارد الوراثية الحيوانية أو تنفيذها أو الانفاق عليها مع الاشتراك المباشر للحكومات، إلى جانب نظام معلومات عالمي (DAD-IS) يتضمن قواعد بيانات فريدة وغير ذلك من الوحدات التكوينية البحثية والتدريبية.

سادسا - الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١: حفظ التنوع البيولوجي

٤٦ - يتزايد ظهور اتفاقية التنوع البيولوجي بوصفها الآلية الرئيسية لتعزيز أهداف الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن حفظ التنوع البيولوجي باستخدام النهج القائم على النظم الإيكولوجية، وتعزيز قدراتها الداخلية على استغلال المعرفة والخبرة المتاحتين في جميع أنحاء العالم والسعي إلى ضمان إدماج حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام في التيار الرئيسي للأنشطة الاقتصادية الراهنة.

٤٧ - والاتفاقية تدخل حاليا مرحلتها الثانية التي يتحول التأكيد في اطارها إلى التنفيذ الوطني. وهذا التحول يوضحه الطابع العملي للمقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف المعقود في جاكارتا، اندونيسيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وتأكيدها على توجيه السياسات. وقد اعتمد الاجتماع ولاية جاكرتا المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام التي تقترح برنامجا إطاريا للعمل العالمي.[١١]

٤٨ - وقام مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الثانية أيضا بدعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يقوم، رهنا بتوافر الأموال، بالاتصال بلجنة التنمية المستدامة لكي يتسنى تنظيم حلقة عمل حكومية دولية مخصصة مفتوحة باب العضوية بشأن دراسة العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضايا ذات الصلة. والمشاورات جارية حاليا بين ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بطرائق عقد هذا الاجتماع بما في ذلك المواعيد والجهة وجدول الأعمال المؤقت والوثائق ذات الصلة.

٤٩ - وكان النهج القائم على النظم الإيكولوجية مصحوبا بانشاء آلية المقاصة لتعزيز التعاون التقني والعلمي. وقد أظهر اعتماد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية للمقترحات الرئيسية التي قدمتها الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، التي عقدت أول اجتماع لها في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أهمية وفعالية الأجهزة الراهنة للاتفاقية. ويتزايد ظهور الاتفاقية بوصفها مضمونا للإرشاد المتعلق بالسياسات يسعى إلى تشجيع الأعمال من خلال المؤسسات القائمة. وهذا يوضحه تركيز القرارات على البرامج الإطارية والبيانات الارشادية. وستزداد قدرة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على رصد تنفيذ الاتفاقية من خلال تحليل التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف ابتداءا من عام ١٩٩٧، والانتاج الدوري لنشرة "فرص التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي".

٥٠ - وحتى الآن، صدقت ١٤٣ دولة على الاتفاقية وهي في مراحل مختلفة من تنفيذ أحكامها (بالمقارنة مع ٨٩ دولة في نيسان/أبريل ١٩٩٥).

٥١ - وتعمل أمانة الاتفاقية مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية الدولية من قبيل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي المعني بالحيوانات والنباتات البرية وذلك لتنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات الإقليمية التي تستهدف بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بشأن موضوع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

٥٢ - وتقوم الأمانة بالتعاون مع هذه الهيئات باستكشاف الوسائل اللازمة لتنسيق الاتفاقات العالمية والإقليمية ذات الصلة بالاتفاقية وإنشاء آليات تعاون فعالة. ومن الأحداث البارزة في هذا الخصوص التنسيق بين الاتفاقية والمشروع الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية المتصلة بالأغذية والزراعة والتابع لمنظمة

الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأعمال الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالأحراج. وقد أبرمت الأمانة أيضا مذكرة تعاون مع اتفاقية رامسار المعنية بالمستنقعات.

٥٣ - وكنشاط تعاوني فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، أعدت مجموعة من المبادئ التوجيهية عن وضع استراتيجيات وخطط العمل المتصلة بالتنوع البيولوجي ونظمت منتديات عالمية عن التنوع البيولوجي لمساعدة الحكومات في ادماج العناصر المتصلة بالتنوع البيولوجي في تحسين فهم دور التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة، ورصد التنفيذ والابلاغ عن التقدم المحرز.

٥٤ - وقد قام كثير من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتعزيز أنشطته بشأن اقتصاديات التنوع البيولوجي للمساهمة في وضع أدوات اقتصادية داعمة لتنفيذ أهداف الفصل ١٥ واتفاقية التنوع البيولوجي.

سابعا - الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية

٥٥ - قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في دورته الثانية، إنشاء عملية تفاوض للقيام، في ميدان نقل الكائنات الحية المعدلة وتداولها واستعمالها بشكل مأمون، بوضع بروتوكول بشأن السلامة البيولوجية، يركز على وجه التحديد على النقل عبر الحدود، لأي كائن حي محور وراثيا بأساليب التكنولوجيا الحيوية الحديثة والذي قد يكون له أثر سيء على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ويعرض على وجه الخصوص إجراء ملائما للتوصل الى اتفاق مسبق مستند الى معلومات كافية للنظر فيه. وقرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية أيضا إنشاء فريق مخصص مفتوح باب العضوية من خبراء التنوع البيولوجي على أن يحاول إنجاز أعماله في ١٩٩٨. ولاحظ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في جملة أمور، أن المواد التوجيهية المعنية بالسلامة البيولوجية، بما فيها مبادئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التوجيهية التقنية الدولية المقترحة بشأن السلامة في مجال التكنولوجيا البيولوجية، يمكن أن تستخدم كآلية مؤقتة خلال وضع البروتوكول ولتكميله وبعد انجازه، لأغراض تسهيل تنمية القدرات الوطنية على تقييم المخاطر ومعالجتها، وإنشاء نظم معلومات ملائمة وتنمية الموارد البشرية ذات الخبرة في مجال التكنولوجيا البيولوجية.[١٢]

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.18 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

الحواشي (تابع)

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32).

(٣) المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33/Rev.1).

(٤) المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفرع دال، المرفق الأول.

(٥) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز الأنشطة البرنامجية للقوانين والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٦) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

(٧) المرجع نفسه، التذييل الثالث، الفرع ألف، القرار ١/٥.

(٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (A/1995/32)، الفصل الأول، الفرع دال، الفقرة ١٩٩.

(٩) انظر تقرير اللجنة التنظيمية الأولية لمنتدى الجبال، المعقودة في مركز جبال سبروس نوب، وست فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢١ - ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٠) انظر الصكوك القانونية المحتوية على نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المحررة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية، رقم المبيع GATT/1994-7)، المجلدات ١ و ٢٧-٣١.

(١١) انظر تقرير الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (مسودة غير محررة) (UNEP/CPD/COP/2/19)، المقرر ثانيا/١٠.

(١٢) المرجع نفسه المقرر ثانيا/٥.